الوزير جريصاتي: وزارة العمل تعمل بكل قدراتها المتوفرة والامكانات المتاحة

اعداد رولى راشد

عندما خرج وزير العمل السابق شربل نحاس من الوزارة مقدماً استقالته لم يكن اسم الوزير الحالي سليم جريصاتي بعيداً عن متناول الاعلام نظراً لموقعه المميز في حقل القانون.
ومع تسلّمه وزارة العمل، اخذ الوزير جريصاتي دور المحاور اللبق في كل النزاعات الدائرة فيها متعهّداً بمعالجة كل الملفات، وهي كثيرة بعضها لم تسمح الظروف السياسية باخذ سكة الحل المنشود وبعضها الآخر ما زال قابعاً في ادراج غرف مبناها المغمور بورش الاشغال المحيطة به.
"الصحة والانسان" حاولت طرح بعض المواضيع على الوزير جريصاتي وكانت الاجوبة مختصرة عكس القضايا الشائكة والطويلة الموجودة في وزارة العمل، حيث اكد ان الاولويات تأخذ موقعها وفقاً للمواضيع المطروحة، سيما صرف العمال، والحقوق والتقديمات التي يستفيد منها العامل الى جانب تنظيم العمالة الاجنبية.
ولفت الى ان وزارة العمل تعمل بكل قدراتها المتوفرة والامكانات المتاحة رغم الشغور الحاد في الملاك. وقال: لا يمكن القول بوجود تقصير متعمّد، ولكن عدم كفاية عدد مفتشي العمل يؤدي الى تأخير المعالجات.
وذكر ان قانون التقاعد والحماية الاجتماعية هو قيد الدرس حالياً، وليس من سلطة للوزارة على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سوى الوصاية لان هذا الاخير هو مؤسسة تتمتع بالاستقلالين المالي والاداري مبدياً تحفظه عن التحدث عن وضعه.
ووعد بوضع الصيغة النهائية لقانون العمل الجديد في وقت قريب مطمئناً الى ان الوزارة لا تتأثر بالتدخلات السياسية ولا تسمح بان تكون وسيلة لهضم حقوق العمال والمستخدمين. كما اشار الى ان موضوع تنظيم عمل الاجانب قد أحيط بالعناية الفائقة نظراً للارباك الذي حصل في سوق العمل في لبنان.
وفي ما يلي اجوبة الوزير جريصاتي على الاسئلة التالية:

س - ما هي ابرز المشاكل التي تتابعها وزارة العمل اليوم والتي يضعها الوزير جريصاتي في اولويات المعالجة بدءا من قانون العمل اللبناني، الضمان الاجتماعي، المصروفين من العمل، العمال الاجانب وقانون التقاعد والحماية الاجتماعية؟
ج - وزارة العمل بكل وحداتها تتولى معالجة قضايا العمل والعمال والشكاوى التي يتقدمون بها، فضلاً عن الانظمة الداخلية للمؤسسات والشركات الخاضعة لقانون العمل وقضايا التنظيمات النقابية واعطاء اجازات العمل للعمال الاجانب. والاولويات تأخذ موقعها وفقا للمواضيع المطروحة ولا سيما الصرف للعمال والحقوق والتقديمات التي يستفيد منها العامل وتنظيم العمالة الاجنبية.

اما في ما يتعلق بقانون التقاعد والحماية الاجتماعية، فهو قيد الدرس حاليا باعتباره مشروع قانون ويأخذ موقعه لدى وزارة العمل ومجلس الوزراء واللجنة النيابية المختصة.

بالنسبة للضمان الاجتماعي فان وزارة العمل تمارس دور وزارة الوصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو مؤسسة تتمتع بالاستقلالين المالي والاداري.

قانون العمل بصيغة جديدة

س - من المعلوم انه اليوم ما زال العمل جارياً بقانون للعمل صدر في ٢٣ ايلول ١٩٤٦رغم انه تم تشكيل لجنة ضمت ممثلين من وزارة العمل ومن اصحاب العمل والعمال لادخال بعض التعديلات عليه. كما ان الوزراء السابقين لم يتمكنوا من انجاز هذا القانون ووضعه حيز التنفيذ. كيف يتعاطى الوزير جريصاتي مع القانون الجديد للعمل؟
ج - قانون العمل الصادر بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٦ خضع لعدة تعديلات منذ وضعه ولغاية اليوم وهو حاليا سيخضع للمراجعة بصورته النهائية بواسطة لجنة ثلاثية التكوين (حكومة، اصحاب عمل، عمال) . وستنتهي من وضعه بصيغته النهائية قريبا جدا لإيداعه وفقاً للاصول الى مجلس النواب.

وزارة لا تتأثر بالتدخلات السياسية

س - في ادراج وزارة العمل اليوم آلاف الشكاوى الواردة والمخّزنة وجميعها يتعلق بقضايا عمال مصروفين واجراء مكتومين وحقوق لم تعطى من قبل مؤسسات خاصة. هل مع صدور مرسوم تشكيل مجالس العمل التحكيمية اصبح باستطاعة الوزارة البت بهذه القضايا؟ هل سيسمح الوزير جريصاتي للتدخلات السياسية بهضم حقوق اصحاب الحق من العمال والمستخدمين؟
ج - من المفيد التوضيح أن وزارة العمل تتلقى شكاوى العمال ولا سيما المصروفين منهم وهي تسعى الى تأمين الحقوق وحمايتها. كما ان الوزارة لا تتساهل بهذه الشكاوى وهي تعالجها بأقصر وقت ممكن. وفي حال عدم الوصول الى حل يكلّف الطرف المتضرر وهو عادة العامل بمراجعة مجلس العمل التحكيمي في حالة النزاع الفردي أو بمراجعة وزارة العمل بموجب طلب إجراء وساطة وتحكيم في حال كان النزاع جماعيا.
ويجب التمييز بين دور وزارة العمل ومهام مجلس العمل التحكيمي. والوزارة لا تتأثر بالتدخلات السياسية ولا تسمح بأن تكون وسيلة لهضم حقوق العمال والمستخدمين.

س - هناك اجماع كلي على ان وضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليس سليما وان تقديماته باتت مهددة بفعل عدم الثقة بادائه من قبل الهيئات الاقتصادية وتخلي الدولة عن القيام بواجباتها تجاهه فضلا عن مزاريب الهدر والتدخلات السياسية فيه. واليوم مطروح تعديل قانون الضمان الاجتماعي والشروع في عملية اصلاحه. برأيكم ما هي ابرز العناوين الواجب ادخالها الى مهمة الضمان الاجتماعي ليكون صمام الامان وعلى مستوى آمال الجميع؟
كما ان مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية قطع شوطا كبيرا من الدراسات والتعديلات وبقيت ثغرة استقلاليته عن الضمان الاجتماعي الذي يحتاج الى عملية اصلاح جذرية مستعجلة. ما هي رؤيتكم حول هذا المشروع ومتى سيدخل حيز التنفيذ؟
ج - اعتقد انه يجب مراجعة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باعتباره المرجع المعني بهذين البندين.

س- هل انتم راضون عما تم انجازه حتى اليوم في موضوع تنظيم عمل الاجانب واستقدام الخدم الى لبنان؟
ج - بالنسبة لتنظيم عمل الاجانب واستقدامهم الى لبنان فهذا الموضوع أحيط بالعناية الفائقة نظرا للإرباك الذي حصل في سوق العمل في لبنان، والمعالجات تتم حالياً بواسطة تفتيش العمل ويصار الى الغاء اجازات العمل للمخالفين وتغريم اصحاب العمل المخالفين في هذا الاطار.

س - هل تعتبرون ان وزارة العمل تقوم بمهامها اليوم كما يجب؟ والى اي جهة تحمّلون التقصير؟
ج - وزارة العمل تعمل بكل قدراتها المتوفرة والامكانات المتاحة رغم الشغور الحاد في الملاك، ولا يمكن القول بوجود تقصير متعمّد. ولكن عدم كفاية اعداد مفتشي العمل لتغطية كل الاراضي اللبنانية يؤدي حتما الى تأخير معقول في المعالجات المطلوبة. والمواطن مسؤول كما الوزارة والعمال واصحاب العمل متساوون في المسؤولية.